الاتحاد المدنـــي

بيان للرأي العام

يمرّ الانتقال الديمقراطي في بلادنا بمرحلة دقيقة بما يواجهه من تحديات كبرى على الصعيد السياسي والاقتصادي والمؤسساتي وهو ما يدعو لليقظة وانخراط التونسيين في المشاركة المواطنية الفعالة.

وفي هذا السّياق تقبل تونس لأول مرة في تار يخها المعاصر علي إجراء انتخابات بلد ية ديمقراطية تجسيدا لما أقره الدستور الجدي د في بابه السابع من حد لمركزة سلطة الدولة ومن وجوب إرساء دعائم الحكم المحلي وتقليص الفوارق المجحفة بين الجهات وتمكين المواطن من المشاركة في التسيير تحقيقا لأحد أهم أهداف ثورة الحرية والكرامة .

وإيمانا منا بتجسيد هذا الاستحقاق الدستوري والتطلع المواطني وتحويله إلى واقع فعلي يقطع مع عقود من التهميش والحرمان ومع شعور بالإحباط الذي ساد لدى قطاعات واسعة من المجتمع.

وحرصا منّا على وضع حد لتشتت القوى الديمقراطية.

ودعما ليقظة المجتمع ضد عودة الهيمنة والتسلّط.

وتكريسا للتعدّدية السياسية القائمة على التوازن والتنافس.

وتثبيتا لأسس دولة القانون ودعما لانخراط القوى الحيّة في وضع أسس حوكمة رشيدة.

وتحمّلا لمسؤوليتنا الوطنية استعدادا لهذا المنعرج الحاسم.

وعلى الرغم من الشوائب والأخطار المهدّدة لشروط النزاهة والحياد، ومحاولات بعض الأطراف الاستقواء بأجهزة الدولة وسعيا لتوظيف الإدارة الجهوية والمحلية في حملات انتخابية قبل أوانها والتي كنّا نبّهنا الرأي العام والسّلط والمؤسسات المعنية لخطورة استمرارها.

فإن الأحزاب الموقعة على هذا البيان تعلن :

1. قرارها المشاركة في المنافسة الانتخابية القادمة بقائمات موحدة في جميع مراكز الولايات وأخرى في أكبر دائرة من كلّ ولاية وذلك تحت عنوان "**الاتحاد المدني**" لقضع حدا لحالة التشتت والانقسام وتدعم مشاركة الشباب والمرأة والطاقات المشعة من المجتمع المدني والمستقلّين.
2. التزامها بجعل البلدية إطارا ومدرسة لممارسة الديمقراطية المحلية وبنقل المعركة ضد الفساد إلى الصعيد المحلي والعمل على أن تكون البلدية قاطرة محلية من أجل التنمية وأداة فعالة لحماية البيئة ونظافة المدينة ولتجديد المدن وتمدين الأرياف كعناوين مؤسسة للأرضية المشتركة لكافة القائمات الائتلافية، وتأكّد على إعداد القائمات بالانفتاح على مكوّنات العائلة الديمقراطية والكفاءات المحلية المنخرطة في أفق البديل الديمقراطي.
3. تتوجه إلى عموم المواطنين في جميع الجهات إلى شبابها ونسائها المؤمنين بضرورة بناء هذه القوة الانتخابية الجديدة بدعوتها للانخراط في هذه القائمات وجعلها قوة مؤثّرة ووازنة في بناء تونس الجديدة.
4. تؤكّد على ضرورة توفير المناخ السياسي والغطاء القانوني الكفيل بجعل هذه المحطّة الانتخابية لبنة أساسية في بناء مؤسسات الجمهورية الثانية وذلك بالإسراع بالمصادقة على

قانون الجماعات المحلية وضمان حياد الإدارة وأجهزة الحكم وفق ما تقتضيه معايير النزاهة والشفافيّة.